

Distr.: General
18 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يوفر هذا التقرير، الذي أُعدَّ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٢، ما استجد من معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية لدفع عملية تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة قدماً باتباع سبل عدة من بينها إقامة شراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويتصدى المجتمع الدولي حالياً للعديد من التحديات الناجمة عن الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة وتغير المناخ. وهذه التحديات المترابطة تضر الفئات السكانية الأشد ضعفاً وتعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، من الضروري التحرك على نحو متكامل ومتناسق على جميع الصعد من أجل التخفيف من أثر هذه الأزمات. ومن المهم أيضاً مواصلة السير على طريق التنمية المستدامة الشاملة عن طريق إدماج مبادئ التنمية المستدامة في جميع الاستراتيجيات الإنمائية.

* A/63/150 و Corr.1.



ويوفر هذا التقرير ما استجد من معلومات عن أنشطة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا المجال. وينبغي على الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية أن تبقى سائرة في الطريق المفضي إلى تنفيذ هذه الأهداف، مع السعي إلى تعجيل وتيرة التقدم.

المحتويات

الصفحة

٤		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - استعراض عام للتحديات الجديدة والناشئة
٩		ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي
٩		ألف - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠		باء - نتائج الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة
١٢		رابعا - التنفيذ بواسطة منظومة الأمم المتحدة
١٦		خامسا - الأنشطة الإقليمية
١٨		سادسا - المجموعات الرئيسية
٢١		سابعا - الشراكات من أجل التنمية المستدامة
٢٤		ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٩/٦٢، إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنياً التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى أعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ وكررت التأكيد على أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وتعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ وشدّدت على أهمية التوصل إلى نتائج تحظى بتوافق الآراء وعقد دورات عملية المنحى لإقرار السياسات.

٢ - وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة، إلى المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة، كل في نطاق ولايته. وقدمت الجمعية المزيد من الإرشاد بشأن الأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة للجنة.

٣ - وأعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٢ لتوفير كل ما استجد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة في جدول الأعمال، بما فيها التقارير المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ويشمل ذلك التقرير المتعلق بالمسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ثانياً - استعراض عام للتحديات الجديدة والناشئة

٤ - يتصدى المجتمع الدولي حالياً لعدة تحديات ناجمة عن أزميتي الأغذية والطاقة وتغير المناخ. وهذه التحديات المترابطة تضر الفئات السكانية الأشد ضعفاً وتعيق التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، من

الضروري التحرك على نحو متكامل ومتناسق على جميع الصُّعد من أجل التخفيف من أثر هذه الأزمات، وإنشاء شراكات عالمية لحلها، على المديين القصير والبعيد.

٥ - ووفقاً لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة، زاد عدد الجياع بحوالي ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية. وأشارت دراسة جديدة أعدها صندوق النقد الدولي إلى ما يلي: كلف ارتفاع أسعار الأغذية مجموعة تتألف من ٣٣ من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية مبلغ ٢,٣ بليون دولار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ وفي الفترة نفسها، ترتب على ٥٩ من البلدان منخفضة الدخل المستوردة الصافية للنفط مبلغ قدره ٣٥,٨ بليون دولار جراء ارتفاع أسعار النفط؛ وارتفع التضخم السنوي في أسعار الأغذية في ١٢٠ من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الناشئة إلى ١٢ في المائة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٠ في المائة قبل ذلك بثلاثة أشهر؛ في حين ارتفعت أسعار الوقود من ٦,٧ في المائة إلى ٩ في المائة أثناء الفترة نفسها. وتعد البلدان الفقيرة التي تعتمد كثيراً على الواردات الغذائية متضررة بشكل خاص من ارتفاع أسعار الأغذية. وعادة ما تتجاوز نسبة إنفاق الأسرة المعيشية على الطعام في الاقتصادات الناشئة والنامية ٥٠ في المائة من مجموع إنفاقها^(١).

٦ - ويُعدّ بليوناً شخص يعيشون في الأراضي الجافة، وهي المناطق التي تشهد أدنى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأعلى معدل لوفيات الرضع، معرضة بشكل خاص لزيادة تدهور الأراضي وتراجع الإنتاج الزراعي. ويزداد على هذا نتائج مادية واجتماعية اقتصادية. فالتربة تصبح أقل إنتاجية نظراً للتغيرات في تركيبها الطبيعية وتكوينها البيولوجي - الكيميائي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الإيرادات السنوية المهدورة نتيجة التصحر في المناطق المتأثرة مباشرة بالتصحر تقارب ٤٢ بليون دولار سنوياً على الصعيد العالمي. وقد تكون التكاليف الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة التي يجري تكبدها خارج المناطق المتضررة، بما في ذلك تدفق "اللاجئين البيئيين" والخسائر في الإنتاج الغذائي الوطني، أكبر بكثير.

٧ - ويبيّن تقرير الأمين العام للدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة المتعلق بالزراعة (E/CN.17/2008/3) أن النفقات المحلية العامة التي تخصصها البلدان لقطاعها الزراعي انخفضت، من حيث نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام، من ١١,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢. وتشير بيانات أتيحت مؤخراً إلى أن الإنفاق العام على الزراعة في "البلدان التي تعتمد على الزراعة" (وهي ١٤ بلداً إجمالاً منها ١٢ في أفريقيا الواقعة

(١) انظر: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2008/NEW070108A.htm>.

جنوب الصحراء الكبرى) انخفض من ٦,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وانخفضت حصة الإنفاق على الزراعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى نسبة أدنى حتى بلغت ربما ٢,٥ في المائة من مجموع النفقات العامة في عام ٢٠٠٢ (بعدما كانت هذه النسبة تبلغ ٨,٠ في المائة في عام ١٩٨٠). وانخفض النصيب المخصص للزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً من حوالي ١٨ في المائة في عام ١٩٧٩، وهو مستوى عالٍ، إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، كما انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة من ٨ بليون دولار في عام ١٩٨٤ (بقيمة دولارات عام ٢٠٠٤)، وهو أعلى مستوى لها، إلى ٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، فإن أسواق الصادرات ذات القيمة المضافة الواردة من البلدان النامية مقيدة بارتفاع التعريفات وضعف مستوى الاعتراف بالعلامات التجارية في البلدان المتقدمة النمو، ولم يتمكن العديد من المنتجين من البلدان النامية من الالتزام بالمعايير المتشددة للصحة النباتية المحددة في البلدان المتقدمة النمو.

٨ - وبالتالي، هناك حاجة ملحة لمساعدة البلدان النامية على توسيع نطاق إنتاجها الزراعي والغذائي، وتحسين فرص وصول المنتجات الزراعية الواردة من البلدان النامية إلى أسواقها، وزيادة استثمار الجهات العامة والخاصة على السواء في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية. وفي تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة^(٢)، أُشير إلى أن الإنتاجية الزراعية لا تزال متدنية في العديد من البلدان، وأن الزراعة غالباً ما تُهمل رغم أنه يجب اعتبارها قطاعاً حيوياً في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الحد من الجوع والفقر وتحسين سبل العيش في الريف. واعتُبر نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي من الجهات العامة والخاصة والمحلية والدولية على السواء، عائقاً طويلاً للأجل أمام زيادة الإنتاج الزراعي. وأُعيد التأكيد على هذا أيضاً في إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية الذي أُقرّ في روما في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي يدعو جميع الجهات المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدبير فوري يتمثل في زيادة مساعدتها للبلدان النامية، وخصوصاً أكثرها تضرراً بالأزمة الغذائية، وإلى البدء في الوقت نفسه بتنفيذ تدابير متوسطة وطويلة الأمد في هذا الصدد.

٩ - ومن أجل التوصل إلى استجابة شاملة، أنشأت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فرقة عمل رفيعة المستوى بالأزمة الغذائية العالمية حددت إطار عمل شامل^(٣) للمساعدة على

(٢) انظر E/2008/29.

(٣) انظر <http://www.un.org/issues/food/taskforce>.

التصدي للأزمة الغذائية الحالية، يشمل وسائل من بينها تعزيز المساعدة المقدمة إلى صغار المزارعين في العالم النامي، الذين يُعدّون من بين الفئات الأضعف، وذلك عن طريق شراكات وثيقة على جميع الصُّعد يقيمها جميع أصحاب المصلحة. وأشارت فرقة العمل أيضاً إلى أنه ينبغي اعتبار الأزمة الغذائية الحالية فرصة هامة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية في العديد من بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل، والإسراع في تهيئة بيئة تمكينية للسياسات ووضع مجموعة من التدابير الداعمة.

١٠ - وينبغي أن تترافق التدابير الرامية إلى التصدي للأزمة الغذائية مع إجراءات لمواجهة الآثار السلبية التي تخلفها أسعار الوقود، والتي تلقي بعبءٍ ثَقِيلٍ على الفقراء. ويعد تحسين فرص الوصول إلى الطاقة بالنسبة إلى الفقراء الذين لا تصلهم الكهرباء البالغ عددهم ١,٦ بليون نسمة والأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات الطاقة الحديثة اللازمة للطهي والتدفئة البالغ عددهم ٢,٤ مليارات نسمة أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - ويعد تغير المناخ مرتبطاً بشدة بالأزمة الغذائية وبأزمة الطاقة. وتؤثر الظواهر الجوية القاسية الناجمة عن تغير المناخ، والتي تتجلى على شكل فترات جفاف طويلة أو فيضانات عارمة، على إدارة المياه والإنتاج الزراعي، فتزيد أكثر من تكاليف التكيف في البلدان النامية.

١٢ - ويترتب على التحديات المتعددة الناجمة عن الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة وتغير المناخ آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بعيدة المدى، وسيطلب التصدي لهذه التحديات اتباع نهج أكثر تكاملاً وتوازناً إزاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يراعي احتياجات كل بلد، وإعطاء حيز أكبر لتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية، وتعزيز تقديم الدعم الدولي الأكبر لتوسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية، وزيادة الاستثمارات في السياسات البيئية، وفي الحوارات وعمليات اتخاذ القرارات والرصد والتقييم التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات أيضاً إدماج الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان ٨٢ بلداً قد نفذ استراتيجياته الإنمائية، في حين أن ١٦ بلداً آخر قد وضع استراتيجياته الإنمائية وسيبدأ بتنفيذها قريباً.

١٣ - وفي العديد من البلدان، طبقت الحكومات مبادئ التنمية المستدامة في مجال صياغة الاستراتيجيات القطاعية وذلك نظراً لأن الأزمات الحالية تبيّن الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، ومنع تدهور الأراضي، ووضع نظم مناسبة محلياً لحيازة الأراضي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، وضعت الجزائر خططاً وطنية للتنمية

الزراعية والريفية، لمكافحة التصحر من أجل التحريج، كانت آخر خطتين بينها عناصر أساسية ضمن استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة^(٤).

١٤ - وأنشأت غابون لجنة وطنية معنية بالأمن الغذائي والتنمية الريفية وسنت تشريعات للزراعة المستدامة والاستثمار في الزراعة. أما في طاجيكستان، فتكفل الحكومة الأمن الغذائي والحد من الفقر عن طريق توسيع نطاق منح القروض المتناهية الصغر للزراعة وتعزيزها، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وزيادة المحاصيل الزراعية، وتوفير البذور العالية الجودة والأسمدة المعدنية والمعدات الحديثة للمزارعين، وتحديث مرافق الري وتأهيلها.

١٥ - واعترفت بالاستثمار في الزراعة كجزء هام من الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، تعمل المكسيك على تعزيز القطاع الزراعي على نحو يشجع الأداء المربح والتنافسي، مع وضع خطط طويلة الأجل للتنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهي ملتزمة بحفظ مواردها الطبيعية.

١٦ - ووضعت السنغال تدابير مؤسسية (عبر إنشاء مجلس أعلى للموارد الطبيعية والبيئة) وتنفيذية (عبر إنشاء هياكل مراقبة من قبيل مركز إيكولوجي) وقانونية (عبر اعتماد عدد من القوانين التي تنظم استخدام المياه والتنوع البيولوجي) لمحاربة التصحر. ووضعت كينيا برنامجاً مدته ٥ سنوات عن طريق "رؤية عام ٢٠٣٠" لتشجيع على الإدارة المستدامة لأراضيها الجافة الواسعة النطاق.

١٧ - وتعتمد الاقتصادات الوطنية على تنوع الموارد البيولوجية وعلى ما تقدمه هذه الموارد من مهام وخدمات لدعم الحياة. بيد أن معدل نقص التنوع البيولوجي يعد اليوم أكبر منه في أي وقت مضى. فاستحالة عكس مسار انقراض الأنواع وفقدان السلالات الوراثية والموائل الطبيعية والنظم الإيكولوجية عن طريق التدهور والاستغلال المفرط مسألة تضر بالأجيال الحالية والمقبلة. وبالتالي، فمن الحيوي الاضطلاع بتقييمات بيئية من أجل منع التدهور والاستغلال المفرط للتنوع البيولوجي.

١٨ - ومن أجل حفظ التنوع البيولوجي والحراجة المستدامة، اعتمدت بعض الحكومات تدابير اقتصادية مبتكرة. ففي ليتوانيا، على سبيل المثال، أُعطي ملاك الأراضي منحاً لتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي ودعمها. وتبين زيادة مساحة المناطق المحمية والغابات وتنامي عدد المزارع العضوية أن تلك التدابير كانت فعّالة. وحالياً، تبلغ مساحة الغابات والمناطق المحمية حوالي ٣٣ و ١٥ في المائة على التوالي من أراضي ليتوانيا. ونفذت الحكومة الصينية أيضاً

(٤) انظر E/2008/29 في جميع الحالات حيث ترد بلدان بعينها.

عددًا من المشاريع الإيكولوجية الرئيسية، تشمل تحويل الأراضي المنزرعة إلى غابات، وتحويل المراعي إلى أراضٍ معشوشبة من جديد، وحماية الغابات الطبيعية، واستغلال الطاقة المتولدة عن العواصف الرملية.

ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي

١٩ - على الصعيد الحكومي الدولي، تركزت المداولات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨ على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، بما فيها حالة الاقتصاد العالمي وآثارها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. وركزت لجنة التنمية المستدامة أعمالها في دورتها الاستعراضية في عام ٢٠٠٨، على مجموعة مواضيعية للزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر وأفريقيا.

ألف - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠ - ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢٧ تموز/يوليه، استعراضه الوزاري السنوي الثاني على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يخص التنمية المستدامة. وركز المنتدى الأول للتعاون الإنمائي، الذي عقده المجلس في ٣٠ حزيران/يونيه، على جعل التعاون الإنمائي أكثر اتساقا وفعالية.

٢١ - وتدارس المجلس أيضا خلال مناقشته المواضيعية نهجا متكاملا إزاء التنمية الريفية، وقدم متابعة للإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٣، يراعي التطورات الجديدة، بما في ذلك أزمة الغذاء العالمية ودور الطاقة الأحيائية. واعتمد المجلس إعلانا وزاريا يؤكد على التحديات المتعددة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك عدم الاستقرار وعدم التيقن المالي، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وكذلك آثار تدهور البيئة وتغير المناخ.

٢٢ - وفي معرض التسليم بالمعدل المتزايد لتدهور البيئة العالمية في الكثير من المناطق الهامة، واستمرار التحديات للحماية البيئية والآثار الخطيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، شدد الوزراء بقوة على الحاجة إلى معالجة القضايا الحاسمة للاستدامة العالمية الطويلة الأجل، واضعين في الاعتبار المبادئ الواردة في إعلان ريو، بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأكد الوزراء مجددا أهمية الاستثمار في البنية التحتية من أجل التنمية الريفية والزراعة، وأعربوا عن تقديرهم للمناقشة المعمقة التي جرت في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة وتطلّعوا إلى توصيات الدورة السابعة عشرة للجنة التي

ستعمل على تقدم التنمية الريفية. وأكدوا أيضا مجددا إلحاحية التعجيل بالتقدم بشأن تنفيذ أولويات العمل في مجال المياه، والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، المتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة للجنة بدمج استراتيجيات المياه والمرافق الصحية في الخطط الإنمائية القومية.

باء - نتائج الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٢٣ - ركزت الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وهي دورة استعراضية، على تحديد الحواجز، والقيود، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تنفيذ المجموعة المواضيعية للزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر وأفريقيا. وكانت نتيجتها موجزا للرئيس، يحتوي على استعراض مواضيعي وجزء رفيع المستوى^(٥). وأجرى المشاركون استعراضا موسعا ومتوازنا للمسائل المواضيعية الست، في الوقت الذي أبرزوا فيه الصلات المشتركة بين المسائل التي عكست قوة فريدة من نوعها للجنة تمثلت في معالجة المسائل القطاعية والمسائل المشتركة بين عدة قطاعات على حد سواء.

٢٤ - وأشار الكثير من البلدان إلى أن القضاء على الفقر لا يزال يشكل أولوية عالمية وهدفا شاملا للتنمية المستدامة لن ينجح ما لم تنفذ القرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة وتعزز الجهود الرامية إلى مكافحة الجفاف والتصحر من خلال تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من إزالة الغابات وتدهورها.

٢٥ - وكانت الأزمة الغذائية من بين الشواغل التي أشير إليها في أكثر الأحيان. وأشار العديد من البلدان إلى الآثار الضارة على السكان الفقراء وخطر التقويض السريع للتقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والجوع. ويجب أن تزيد الإنتاجية الزراعية لتلبية تنامي الاتجاه الطويل الأجل في الطلب على الأغذية. ويلزم تحسين الاستثمار في هذا القطاع. وفي الوقت نفسه، لا بد من تبني ممارسات زراعية لتهيئة الإدارة الجيدة للأرض والتربة. ويجب التوصل إلى وسائل فعالة ليتسنى لصغار المزارعين الاستفادة من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي من خلال خدمات موسعة ومحسنة، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية. ويجب الاعتراف بشكل أفضل بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المرأة في الإنتاج الزراعي، ويجب أن تشارك المرأة في وضع تدابير لتعزيز الإنتاجية والاستدامة.

٢٦ - وذكر الكثير من المشاركين موضوع تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير فيما يتصل بالزراعة. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على موارد المياه وأن يكون له تأثير قوي على الجفاف والتصحر. ورأى بعض المتكلمين أن تغير المناخ هو أكثر التحديات إلحاحا التي

(٥) انظر الوثيقة E/2008/29، الفقرة ١٥٧.

تواجهها البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، التي تعتمد اقتصاداتها على أنشطة تتأثر بالمناخ.

٢٧ - وأشار الكثير من البلدان إلى ضرورة توفير موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية وبناء القدرات - أي وسائل التنفيذ - باعتبارها أهم المسائل الشاملة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت البلدان المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته في تلك المجالات، بما في ذلك الالتزامات المقدمة في توافق آراء مونتيري، وأشاروا إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى المزيد من التمويل في تكيفها مع آثار تغير المناخ.

٢٨ - ويشكل استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الأحفوري مصدر قلق للكثير من البلدان، التي أشار بعضها إلى أن هذا الوقود يمكن أن يساعد في التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتوفير فرص عمل إذا ما أوفى إنتاجه بمعايير الاستدامة.

٢٩ - وكُشف النقاب في المناقشات عن أن مستهل الأزمة الغذائية يهدد ما أُحرز من مكاسب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: فقد قللت من القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بالنسبة للفقراء وأدت إلى تحويل بعض موارد الميزانية من الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية. ويمكن أن يساعد التكامل التجاري الإقليمي بالتمكين من إنتاج مدخلات المزارع على نطاق اقتصادي للأسواق الإقليمية. إلا أنه على الصعيد الدولي، لا تزال أفريقيا تواجه قيوداً يفرضها النظام التجاري الدولي وذلك نظراً لضيق إمكانية وصول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق.

٣٠ - وخلال استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا، جرى الإعراب عن القلق إزاء بطء وتيرة التنفيذ. وفي حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها أحرزت بعض التقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في بناء القدرات المؤسسية من أجل التنمية المستدامة، وصياغة استراتيجيات وخطط عمل وتنفيذ إصلاحات سياسية، فقد لوحظ أن الكثير منها لا يزال يواجه قيوداً تعوق تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما فيها الموارد التقنية والمالية والبشرية المحدودة. وسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى عكس مسار الاتجاه النزولي في التدفقات المالية الدولية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والحاجة إلى تحسين شروط التبادل التجاري، وتيسير نقل التكنولوجيا المناسبة، وتعزيز بناء القدرات دعماً للجهود التي تبذلها هذه الدول للتكيف مع تغير المناخ.

٣١ - وجرى تناول جوانب مختلفة متصلة بموضوع المياه والمرافق الصحية خلال استعراض القرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، تشمل أهمية الرصد العالمي

والوطني لهذا القطاع على جميع المستويات؛ والحاجة إلى بيانات موثوق بها مدعومة بالمعارف والبحوث المحسّنة؛ ونقل التكنولوجيا؛ وبناء القدرات. وجرى التشديد أيضا على أهمية الإدارة الرشيدة للمياه واعتماد نهج تشاركي للمياه والمرافق الصحية؛ ودور الشراكات، بما فيها الشراكات بين القطاع العام والخاص؛ وأهمية تعزيز مرافق المياه لتوسيع نطاق توفير الخدمات. وأشار العديد من البلدان إلى الموارد المالية المحدودة بوصفها تشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق أهداف هذا القطاع.

٣٢ - وخلال الدورة السادسة عشرة للجنة، حضر نحو ١٠٠٠ مشارك دورات مركز التعلم وشاركوا في أنشطة معرض الشراكات، واستفادوا من أنشطة بناء القدرات التي تتيحها اللجنة. وقد أثرى التنوع الكبير للأحداث الجانبية والموازية المحفزة للفكر (نُظّم أكثر من ١٠٠ حدث من هذا القبيل) برنامج الأنشطة^(٦). وشهدت مناقشات الفريق طوال انعقاد الدورة وفي الحوار الوزاري حضورا كثيفا أيضا، وأتاحت الفرص لتبادل الخبرات على أرض الواقع، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وأظهرت ديناميات جلسات الحوار هذه مرة أخرى قيمة اللجنة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الحقيقي الوحيد الذي يتناول الروابط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وعلى غرار ما حدث في جميع الدورات السابقة، قدّمت مشاركة المجموعات والشراكات الرئيسية قيمة مضافة لأعمال اللجنة. وأعربت الوفود أيضا عن ارتياحها لمصفوفة اللجنة، التي اعتُبرت بمثابة طريقة ناجعة لتنظيم المعلومات وتبادل أفضل الممارسات.

رابعاً - التنفيذ بواسطة منظومة الأمم المتحدة

٣٣ - واصلت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (لجنة الموارد المائية)، باعتبارها آلية الأمم المتحدة الرسمية لمتابعة القرارات ذات الصلة بالمياه التي أُتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ والأهداف الإنمائية للألفية، أعمالها في جميع الجوانب المرتبطة بالمياه والتصحاح في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك إعداد تقرير مرحلي عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطة تحقيق الكفاءة في استعمال المياه، وذلك للدورة الستين للجنة. كما أصدرت لجنة الموارد المائية تقريراً مرحلياً عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط تحقيق الكفاءة في استعمال المياه من أجل التنمية والإدارة، اللتين تتسمان بالكفاءة والعدالة والاستدامة، للموارد المائية المحدودة في العالم وللتكيف مع الطلب المتنافس على هذه الموارد.

(٦) انظر: <http://www.org/esa/sustdev/csd/csd16/sideevents/highlights.pdf>.

٣٤ - وواصلت لجنة الموارد المائية، باعتبارها منسق عقد "الماء من أجل الحياة": ٢٠٠٥-٢٠١٥، الأعمال المتعلقة بالمواضيع الرئيسية للعقد، وهي: الندرة، وإمكانية الحصول على خدمات التصحاح والخدمات الصحية، والمياه ونوع الجنس، وبناء القدرات، والتمويل، والتقييم، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والبيئة والتنوع البيولوجي، واتقاء الكوارث، والأغذية والزراعة. كما استمرت في تنسيق مختلف أنشطة السنة الدولية للتصحاح ٢٠٠٨.

٣٥ - ونظمت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة عمل عن التصحاح في منطقة البحر الكاريبي تحت عنوان "إدماج سياسات التصحاح في خطط التنمية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي"، عقدت في كينغستون يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان الهدف من حلقة العمل هو المساهمة في النهوض برفاه السكان في المنطقة عن طريق إدماج ووضع سياسات التصحاح داخل استراتيجيات التنمية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات، وتحديد الحلول المناسبة للمنطقة.

٣٦ - وباعتبار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة شبكة مشتركة بين الوكالات تستهدف المساعدة على كفاءة الاتساق فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من استجابة متعددة التخصصات للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مجال الطاقة، فإنها تواصل العمل باعتبارها مركزا لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة فضلا عن المبادرات في ميدان الأنشطة المرتبطة بالطاقة. ويتمحور عملها حول ثلاث مجموعات، هي: إمكانية الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدامها، والطاقة المتجددة. وواصلت المجموعة المعنية بالطاقة المتجددة عملها من أجل إعداد ورقة إعلامية عن المبادئ التوجيهية لمقرري السياسات في ميدان الطاقة الأحيائية. وتعمل المجموعة المعنية بإمكانية الحصول على الطاقة على إعداد منشور عنوانه "خدمات الطاقة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم والتحديات والإجراءات ذات الأولوية"، من المقرر إصداره في المناسبة الرفيعة المستوى للجمعية العامة والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٧ - وتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعمها لبرامج الطاقة النووية، بما يشمل كل مراحل دورة الوقود. وبصفة الوكالة عضوا في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، فإنها تعرض الفائدة التحليلية لما تملكه من أدوات التحليل والتخطيط لأغراض تحليل السياسات المتعلقة بالطاقة والبيئة. كما تقدم معلومات عن مزايا الطاقة النووية، بما في ذلك ما يتعلق بإجراءات مكافحة تغير المناخ.

٣٨ - وفي نيروبي عام ٢٠٠٧، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المبادرة المشتركة المعنية بالفقر والبيئة. وتوفر المبادرة للوكالتين فرصا إضافية لتعزيز الصلات بين مكافحة الفقر وحماية البيئة. كما أطلق البرنامج الإنمائي في جزيران/يونييه مرفق الكربون التابع له والمستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، كطريقة مبتكرة لتسخير الموارد الهائلة في سوق الكربون من أجل تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل في البلدان النامية، وذلك عن طريق اتفاق مع شركة فوريس (Fortis) للخدمات المصرفية والتأمينية.

٣٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، احتفل البرنامج الإنمائي بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المحددة في إطار الامتثال للبروتوكول. وأصدر البرنامج الإنمائي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧، وكان موضوعه تغير المناخ. وأشار التقرير إلى أن المناطق التي تسجل أقل نسبة من انبعاثات الكربون ستكون الأشد تضررا من تغير المناخ، وستواجه صعوبة أكبر في التكيف مع أثر ذلك التغير.

٤٠ - كما أطلق البرنامج الإنمائي مبادرة ضخمة لإدراج مواجهة مخاطر تغير المناخ في برامجه، وذلك بهدف دعم الحكومات في أن تشمل خططها الإنمائية سبل "الحماية من تغير المناخ"، والمساعدة على كفالة مراعاة مصالح البلدان والشعوب الأكثر ضعفا في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

٤١ - ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور ريادي في إعداد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، بشأن تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي على الصعيد الوطني. كما طور البرنامج الإنمائي من قدراته عن طريق البرنامج المتكامل لتنمية الأراضي الجافة، وهو ما أسفر عن إدراج المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة وأولوياتها في السياسات، وأطر التخطيط الإنمائي، واستراتيجيات الحد من الفقر، ونظم الميزانية على الصعيد الوطني في ١٩ بلدا في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية.

٤٢ - ودعم عمل البرنامج الإنمائي في مجال التنوع البيولوجي جهود تنمية القدرات، وإدارة المعارف، وإسداء المشورة في مجال السياسات، والدعوة. وعن طريق الدعوة والتحليل على الصعيد العالمي، ساعد البرنامج العالمي للتنوع البيولوجي التابع للبرنامج الإنمائي البلدان والمجتمعات النامية على التأثير في السياسات الوطنية والعالمية، والاستفادة من المعارف المتصلة بالتنوع البيولوجي، والتقدم في تحقيق أهدافها في محالي التنمية المستدامة والحد من الفقر.

كما دعم البرنامج الإنمائي قدرا كبيرا من العمل المتعلق بالتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه.

٤٣ - وتقدم اتفاقية التنوع البيولوجي مساهمات كبيرة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصلين ١٥ و ١٦. ويدفع هذا التقدم عناصر القوة المتمثلة في العضوية شبه الشاملة في الاتفاقية، والولاية الشاملة المستندة إلى أسس علمية، والدعم المالي الدولي للمشاريع الوطنية. وفي الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف الذي عقد في بون في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلن ٦٤ بلدا استحداثها مناطق محمية بحرية وبرية إضافية لغرض تنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة. وستواصل أمانة الاتفاقية العمل مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة في الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠.

٤٤ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عملها المعني بالمياه والتصحاح من خلال برنامج الرصد المشترك لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، مع التركيز بشكل خاص على تعميم المرافق الصحية الآمنة. كما تواصل اليونيسيف مبادراتها المعنونة "توفير المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في المدارس" من أجل كفالة حصول الأطفال على مياه مأمونة ومرافق صحية نظيفة وقائمة بذاتها في المدارس الابتدائية.

٤٥ - وكان مؤتمر الأطراف قد دعا إلى عقد مناسبة خاصة رفيعة المستوى عشية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٠. كما يُتوقع أنه في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في ناغويا في عام ٢٠١٠، لن يقتصر اعتماد الأطراف في الاتفاقية على أهداف الحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بعد عام ٢٠١٠، بل سيمتد ليشمل نظاما دولية هامة تعنى بإمكانية الحصول على الموارد الوراثية، والتقاسم العادل والمتكافئ لفوائد استخدامها، والمسؤولية والإنصاف في إطار بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية. ويجري إعداد تقرير لهذه المناسبة عن القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي.

٤٦ - وقامت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل من أجل النهوض بمساهمة السياحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بنشر وتعميم كتيبات إرشادية عن استخدام مؤشرات التنمية المستدامة للمقاصد السياحية. وعُقد في عدة بلدان عدد من حلقات العمل المعنية ببناء القدرات من أجل تطبيقها العملي. وحيث يتسم قطاع السياحة في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالضعف بشكل خاص أمام الآثار المباشرة لتغير المناخ، تستثمر المنظمة في البحث العلمي، وبناء القدرات، وجهود التوعية، وذلك بالتعاون مع غيرها من أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين ومن القطاع الخاص.

٤٧ - واستحدثت المنظمة البحرية الدولية منذ عام ٢٠٠٢ طائفة من المبادرات، من بينها مقترحات الشراكة البيئية المتعلقة بإدارة مياه الصابورة (البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة)، ومشروع الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات البحرية لمضيقي ملقا وسنغافورة، وثلاث مبادرات جديدة اقترحت في إطار شراكات المنظمة في ميدان الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا. كما اعتمدت المنظمة خطة عمل وأولويات رفيعة المستوى بهدف تعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث، بما يكفل مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٤٨ - وتشدد منظمة الطيران المدني الدولي بشكل متزايد على مواجهة أثر انبعاثات محركات الطائرات على الصعيد العالمي. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، أنشأت المنظمة فريقا معنيا بالطيران الدولي وتغير المناخ، ووفرت معلومات عن أنشطتها وانبعاثات الطائرات. وتشارك المنظمة في "تخضير الأمم المتحدة"؛ ولبلوغ هذه الغاية، طرحت المنظمة الآلة الحاسبة لانبعاثات الكربون من أجل استخدامها في برامج موازنة الكربون. وتعد الآلة الحاسبة أداة محايدة معتمدة دوليا وقائمة على الشبكة الدولية، وتستهدف تقدير كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من رحلة طيران معينة.

٤٩ - وتواصل جامعة الأمم المتحدة المساهمة في التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق مبادرة مراكز الخبرة الإقليمية التي أطلقت في عام ٢٠٠٤ في إطار استجابة الجامعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتضم المراكز، الموجودة في ٥٥ موقعا حول العالم، ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية، ومؤسسات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، الساعية إلى تحقيق الأهداف العالمية للعقد محليا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أطلق معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة مبادرة جديدة عنوانها شبكة تعزيز الاستدامة في التعليم والبحوث بالدراسات العليا (ProSPER.Net)، وذلك بالاشتراك مع ١٨ جامعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتروج المبادرة لأنشطة في مجالات وضع المناهج الدراسية، والسياسة العامة والتنمية المستدامة، وإدماج التنمية المستدامة في المناهج الدراسية لكليات إدارة الأعمال، وتدريب المعلمين والباحثين في مجال التنمية المستدامة.

خامسا - الأنشطة الإقليمية

٥٠ - تواصل اللجان والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات إقليمية أخرى بذل جهودها للإسراع بتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وقدمت أيضا مساهمات هامة في أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٥١ - ونظمت اللجان الإقليمية الخمس، بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع منظمات ذات صلة إقليمية ودون إقليمية، اجتماعات تنفيذ إقليمية على مستوى الوزراء، كمدخلات في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وعقد اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ واجتماع التنفيذ الإقليمي لغرب آسيا في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ واجتماع التنفيذ الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في جاكرتا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ واجتماع التنفيذ الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ واجتماع التنفيذ الإقليمي لأوروبا في جنيف، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وانصب تركيز هذه الاجتماعات على الخصائص الإقليمية والتعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية للجنة: الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا^(٧). وقدمت تلك الاجتماعات مدخلات جد مفيدة في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة وذلك بتسليطها الضوء على المنظورات الإقليمية بشأن التقدم المحرز بصدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمواضيع الدورة.

٥٢ - وواصلت اللجان الإقليمية إدماج موضوع التنمية المستدامة في أعمالها. ووقعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على مذكرة تفاهم في آذار/مارس ٢٠٠٨ ترمي إلى تعزيز التعاون لتنفيذ الاتفاقية، وبخاصة في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر. وسوف تنفذ في إطار التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التفاعل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

٥٣ - وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بلدان المنطقة في صياغة واعتماد سياسات وتدابير والأخذ بآليات من أجل تحسين استغلال وإدارة موارد الطاقة بصورة مستدامة ووضع برامج من أجل تحسين استدامة قطاع الطاقة لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. ونفذت اللجنة أيضا مجموعة من الأنشطة للنهوض بقدرات البلدان الأعضاء فيما يتصل بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الصعيد الوطنية والمحلية والإقليمية، استهدفت أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

٥٤ - وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً إقليمياً عن الأهداف الإنمائية للألفية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وهو التقرير الإقليمي الثالث عن الأهداف. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الحالية والمحتملة

(٧) انظر <http://www.un.org/esa/sustdep/csd/csd16/rim.htm>.

التي تواجه تحقيق الأهداف في آسيا والمحيط الهادئ التي يقطنها ثلثا عدد الفقراء في العالم. ويبرز التقرير الحاجة إلى التنسيق على نحو أفضل بين المنظمات الدولية في المنطقة والبلدان الراغبة في تحقيق الأهداف كما يبرز الحاجة إلى خارطة طريق إقليمية يمكن أن يستخدمها كل شركاء التنمية في تلك الجهود.

٥٥ - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شبكة لنشر الخبرات الناجحة في مجال تحقيق الأهداف. ومنذ أن أنشئت هذه الشبكة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وحتى الوقت الحاضر، سجلت ما يزيد عن مائة نشاط قام بتنفيذها ٤٨ من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية في ١٧ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية. وبغية عرض أهم المبادرات تعقد حلقات دراسية في أمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تقيم نتائج البرامج ويحلل المشتركون جدوى تنفيذها في بلدان أخرى. ويشمل المشروع أيضا تمويل زمالات كي يتسنى للفنيين المهتمين بتكرار البرامج أن يشاهدوا بأنفسهم طريقة تشغيلها.

٥٦ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بذل جهودها الرامية إلى تحسين البيئة في المنطقة من خلال اتفاقياتها الخمس المعنية بالبيئة وبروتوكولاتها اللاحقة. وتأخذ استعراضات الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتبارها التقدم المحرز بصدد تحقيق الأهداف والغايات المتضمنة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما تتعلق بالإدارة الوطنية للبيئة. وإضافة إلى ذلك، عقد المؤتمر الوزاري السادس المعني بـ "البيئة في أوروبا"، وهو إطار سياسي لعموم أوروبا يضم وزراء البيئة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعالج المؤتمر قضايا مثل الإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك، وسياسات الطاقة المستدامة، وتسخير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي.

سادسا - المجموعات الرئيسية

٥٧ - ما فتئ دور المجموعات الرئيسية في التنمية المستدامة يتزايد ولقد تحول في عدد كبير من الطرق منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومع زيادة إلحاحية إحراز تقدم في الوقت المناسب بصدد تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، ما برحت المجموعات الرئيسية تحرز النجاح في تنفيذ سياسات وبرامج ابتكارية بالشراكة مع الحكومات ومع أطراف أخرى، ومن المتوقع أن تزيد مساهماتها في أعمال لجنة التنمية المستدامة لكونها غنية بالمعلومات ونافعة لتقديم استعراض شامل لمواطن التحديات والعقبات المتبقية. المجموعات الرئيسية الآن في موقف تزداد فيه مسؤولياتها ودورها القيادي كشركاء في أنشطة التنفيذ،

ولقد أصبح وجودها ضمن وفود الحكومات أمرا شائعا أيضا، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الشباب.

٥٨ - ويجرز ممثلو المجموعات الرئيسية، كأطراف فاعلة على أرض الواقع، تقدما في تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالقضايا المواضيعية التي يعالجها برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، ويعالجوا، في الوقت نفسه، قضايا مشتركة بين القطاعات مثل القضاء على الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين. ويطلب منهم أن يتبادلوا خبراتهم العملية ومعارفهم الميدانية في مجال تنفيذ الالتزامات والأهداف والغايات المحددة للمجموعة المواضيعية للدورة وذلك بتقديم ورقات مناقشة رسمية، وورقات معلومات أساسية، ودراسات حالات كمدخلات في قاعدة البيانات ومصنوفة الأدوات الدولية التي طورتها أمانة اللجنة.

٥٩ - وتركز دورة اللجنة في الوقت الراهن على الزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا، وتلقت بالفعل مساهمات قيمة، مكملت للتقارير الرسمية من قطاعات محددة، بما في ذلك: مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة التي يحفزها أصحاب مصلحة متعددون، والتي ترد تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته في ورقة معلومات أساسية^(٨) بصفتها شراكة ناجحة من أجل الزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛ وورقة معلومات أساسية^(٩) أعدها اتحاد للمنظمات غير الحكومية الذي يعمل بنشاط في أفريقيا توجز العقبات والقيود على تنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة، وورقة معلومات أساسية أعدها أفراد من الشعوب الأصلية عن المجموعة المواضيعية الحالية^(١٠). وتعزز أيضا وضوح وفعالية الجهود التي تبذلها الشعوب الأصلية الرامية إلى تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة بفضل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي أصدرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧^(١١).

٦٠ - ومن الواضح أنه لا بد من إشراك وإدخال المجموعات الرئيسية في عمليات اتخاذ القرارات لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، جددت اللجنة جهودها في دورتها السادسة عشرة للبحث على إجراء حوار عملي ودينامي فيما بين مختلف أصحاب المصلحة وذلك بتنظيم حوار تفاعلي فيما بين المجموعات الرئيسية، والحكومات وممثلي الشركاء المسجلة من أجل التنمية المستدامة. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي اجتمع فيها ممثلون عن المجموعات الرئيسية

(٨) انظر http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/documents/bp5_2008.pdf.

(٩) انظر http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/documents/bp3_2008pdf.

(١٠) انظر <http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/mg/ipafrica/pdf>.

(١١) القرار ٦١/٢٩٥، المرفق.

وعن الشراكات من أجل التنمية المستدامة وتكلموا في جلسة عامة مع الحكومات بشأن جهودهم لدعم التنفيذ، وكشف تبادل الآراء على نحو مثمر عن سمات فريدة للشراكات وحدد خصائص رئيسية لتشغيلها بصورة فعالة على أرض الواقع ومناقشة العقبات التي تعترض التقدم.

٦١ - وبصورة عامة، ما زالت عمليات تبادل الآراء الموضوعية بين ممثلي المجموعات الرئيسية والموظفين المسؤولين بالحكومات آخذة في الزيادة وأدججت الآن في دورة الاستعراض الرسمية بكاملها، بما في ذلك من خلال حوارات أصحاب المصلحة المتعددين ومناقشات تفاعلية واجتماعات موائد مستديرة في إطار الجزء الرفيع المستوى، والمشاركة في المناقشات المواضيعية والإقليمية، بما في ذلك المناقشات ذات الصلة بالدول الجزرية النامية. وعمل خبراء من المجموعات الرئيسية أيضا كأعضاء في أفرقة المناقشة في كثير من هذه المناقشات. وشارك في الدورة السادسة عشرة عدد يزيد على ٧٠٠ ممثل، من ١٢٦ منظمة، من ٦٨ بلدا. وكان مستوى التفاعل عاليا جدا، وقدمت المجموعات الرئيسية ما مجموعه ١٥٢ مداخلة، وهو رقم قياسي لأي اجتماع عقدته اللجنة. وتم تحديد عدد من العقبات والقيود والخبرات والدروس المستفادة.

٦٢ - وبصدد الإعداد للدورة السادسة عشرة، شاركت المجموعات الرئيسية في خمسة اجتماعات تنفيذ إقليمية نظمها اللجان الإقليمية من أجل تعزيز النظر بصورة فعالة في المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية طوال فترة دورة الستين. وعقدت منظمات رائدة عددا من الاجتماعات الإضافية الإقليمية ودون الإقليمية في ما بين الدورات وعززت التضافر بين المجموعات الرئيسية بفضل الاتصال مع حكومات المنطقة وتنسيق استراتيجياتها.

٦٣ - وعملت المجموعات الرئيسية بنشاط في معرض الشراكات، ومركز التعليم واجتماعات جانبية عديدة، عقدت خلال الدورة السادسة عشرة. وبغية تكميل البرنامج الرسمي لأنشطة الدورة، نظمت المجموعات الرئيسية عددا من الاجتماعات قبل الاجتماع وفي أثنائه، بما في ذلك: اجتماعات توجيهية لجميع المجموعات الرئيسية المشاركة؛ و”انطلاقة الشباب” (Youth Blast) للمشاركين الأصغر سنا؛ ومجموعة من الأنشطة في عطلة نهاية الأسبوع بعنوان ”الروابط بين المدن والمزارع: جولات نظام الأغذية ومناسبات للتعلم في نيويورك”؛ التي نظمت اللجنة خلالها جولات لزيارة مزارع وأسواق محلية وقدمت صيغة لندوات وحلقات عمل مفتوحة لممثلي المجتمع المدني والحكومات، على حد سواء^(١٢).

(١٢) انظر <http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/mg/in-session.htm>.

٦٤ - وما زال دعم مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال لجنة التنمية المستدامة يشكل تحدياً، لا سيما وأن من المتوقع أن يزيد مستوى مشاركة المجموعات الرئيسية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويعتمد إحراز المزيد من النجاح في المستقبل على قدرتنا الجماعية على توجيه مشاركتها بصورة مستدامة وزيادة الدعم "لعمل العملية"، الذي من شأنه أن يزيد عدد وتنوع المجموعات الرئيسية التي تزود لجنة التنمية المستدامة بالمعلومات قبل مداولاتها وفي أنثائها.

سابعاً - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٦٥ - تبين أن الشراكات الطوعية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي نتيجة تكميلية هامة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآلية للتنفيذ قابلة للبقاء. ووفقاً لما تم التشديد عليه في مؤتمر القمة العالمي فإن هذه الشراكات ليست بديلاً لمسؤوليات والتزامات الحكومات؛ إذ أن الغرض منها هو تعزيز التنفيذ من خلال إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٦ - وقد استمرت الشراكات في التطور والنمو. وهناك كما يبدو، قبول على نطاق واسع لحقيقة أن الشراكات هي الآن جزء من الحوار الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة وأصبحت جزءاً أساسياً من أعمال منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال التعاون على جميع المستويات، وتجميع المهارات والموارد، وإيجاد حلول مبتكرة بالنسبة للسياسة والمسائل التقنية والمالية، من أجل التغلب على العقبات التي تعترض التنمية المستدامة لا تزال هذه الشراكات تبين ما لها من أثر وتُسهم بشكل ملموس في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً للتنمية المستدامة وتحقيق نتائج على أرض الواقع. والشراكات الجديدة مسجلة في أمانة لجنة التنمية المستدامة. وغالبية الشراكات المسجلة هي شراكات تنفيذية، كما أنها قدمت تقارير عن التقدم الذي أُحرز في المشاريع الريادية والأنشطة. وفي الوقت نفسه فإن العديد من هذه المبادرات يشهد تطوراً ويكتسب شركاء جُدد ويقوم تحالفات مع شراكات أخرى تعمل في مجالات تكميلية.

٦٧ - وقد أثبتت الشراكات أنها وسيلة مفيدة وتحظى بالثقة لإحداث تغيير عن طريق حفز الحكومات على اتخاذ إجراءات، وإشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، وإيجاد نماذج جديدة ومبتكرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها. والشراكات، كآلية تنفيذ دينامية أثرت أعمال اللجنة، أصبحت مورداً هاماً بالنسبة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وهي تشجع مشاركتهم في أعمال اللجنة. والإسهامات الكبيرة للمشاركات تحظى بتقدير واسع النطاق من المشاركين.

٦٨ - وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغ مجموع الشراكات التي سُجلت طوعاً لدى أمانة اللجنة ٣٤٤ شراكة، وحددت ١٠٢ من تلك الشراكات مجالات الزراعة والجفاف والتصحر والأرض والتنمية الريفية وأفريقيا على أنها مجالات التركيز الأساسية لأنشطتها. والمجالات التي تتناولها الشراكات المسجلة تشمل مجموعة متنوعة من الموضوعات. وأكثر من نصف جميع الشراكات المسجلة (٥٣ في المائة) يعمل في مجال حماية وإدارة الموارد الطبيعية، وهو مجال واسع النطاق. وأكثر من خمس جميع الشراكات المسجلة يعمل في مجالات الزراعة (٢٨ في المائة)، والتنوع البيولوجي (٢٧ في المائة)، وتغير المناخ (٢٨ في المائة)، والطاقة (٢٨ في المائة)، والمستوطنات البشرية (٢٢ في المائة)، والتنمية الريفية (٢٣ في المائة)، والمياه (٤٠ في المائة).

٦٩ - ومن أجل دعم أعمال الشراكات فإن موقع الشبكي^(١٣) وقاعدة البيانات^(١٤) لشراكات التنمية المستدامة الخاصين باللجنة يجري تحسينهما وتحديثهما بانتظام منذ إنطلاقهما في شباط/فبراير ٢٠٠٤. والغرض من الموقع الشبكي هو المساعدة في عملية تحديد أنشطة الشراكات وإسهامها، وتسهيل عملية التحديد هذه، وذلك بإتاحة معلومات عملية تتراوح بين إعطاء تفاصيل عن كيفية تسجيل الشراكات الجديدة مع أمانة لجنة شراكات التنمية المستدامة وإعطاء معلومات عن الاجتماعات المقبلة ذات الصلة بالشراكات، وإصدار أحدث النشرات المتعلقة بالشراكات المسجلة والمبادئ التوجيهية التفصيلية وبرنامج الأنشطة في معارض الشراكات التي تنظمها اللجنة (انظر أدناه). وتتضمن قاعدة البيانات تقارير عن أنشطة الشراكات، تقدمها طوعاً مراكز التنسيق التابعة لتلك الشراكات وهي مراكز تعمل على استكمال قاعدة البيانات وتشكل الأساس للتقارير الموجزة التي تعدها أمانة اللجنة.

٧٠ - وفي الدورة السادسة عشرة للجنة، نظمت الأمانة معرضاً للشراكات، كجزء من برنامج العمل الرسمي، وذلك من أجل إتاحة الفرصة أمام الشراكات المسجلة، وخاصة الشراكات التي تركز على مجالات الزراعة والجفاف والتصحر والأرض والتنمية الريفية وأفريقيا والدول النامية الجزرية الصغيرة والمياه والمرافق الصحية، لعرض التقدم الذي تحقّق والاتصال عن طريق الشبكة بالشركاء الحاليين والمحتملين، ولإيجاد التعاضد بين الشراكات والاستفادة من خبرات كل منها. ومعرض الشراكات أتاح الفرصة أمام المشاركين لجمع، ومناقشة، المعلومات عن الإسهامات الهامة لهذه المبادرات في دعم تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وقد أُلقي الضوء على الخبرات

(١٣) انظر <http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm>.

(١٤) انظر <http://esa.un.org/dsd/partnerships/public>.

العملية التي اكتسبت من الممارسين العاملين في مجال الشراكات بالنسبة للمسائل التي لها صلة بالدورة التنفيذية الحالية للجنة (الدورتان السادسة عشر والسابعة عشر)، كما أنه زاد من فرص التوصل إلى حلول مبتكرة واستراتيجيات فعالة وإمكانات ناشئة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها.

٧١ - وتضمن معرض الشراكات خمس جلسات مناقشة تفاعلية بشأن "الشراكات في الواقع العملي"، و ١٥ عرضاً قدمتها شراكات مسجلة، ودورتين تدريبيتين، و ١٨ مكتباً للاستعلامات أقامت شراكات منفردة. وقد نشر تقرير الأمين العام عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة (E/CN.17/2008/10)، ونُشرت ورقة معلومات أساسية تتضمن ملخصات للشراكات المسجلة خلال الدورة التنفيذية الحالية للجنة، من أجل الدورة وكانت لها قيمة كبيرة بالنسبة للمناقشة. وقد أتيحت معلومات شاملة ومستكملة عن الاتجاهات في تنفيذ التنمية المستدامة من خلال الشراكات وذلك بواسطة المنشور الإخباري الذي يحمل اسم بريقات المشاركات، وهو منشور يلقي الضوء على المناقشات التي جرت أثناء المعرض وجرى توزيعه عن طريق الموقع الشبكي الخاص بشراكات التنمية المستدامة^(١٣).

٧٢ - وهناك إقرار متزايد بأن المجتمع الدولي قد يكون في بداية مرحلة جديدة للحوار تتطلب بذل مزيد من الجهود لتطوير، وتعميم، نهج التنمية الذي يستند إلى الشراكات. وهناك أيضاً اهتمام متزايد بالاعتماد على القيمة المضافة الفعلية التي تضيفها إلى العملية مبادرات شراكة طوعية متعددة الأطراف، وبزيادة الجهود التي تهدف إلى زيادة، ومحاكاة، المساهمات وأفضل الممارسات التي توفرها الشراكات.

٧٣ - وعدد أصحاب المصلحة في المشاركات الذين يعربون عن الحاجة إلى عقد محفل دولي ثالث بشأن الشراكات من أجل التنمية المستدامة آخذ في التزايد، وهو ما من شأنه أن يتيح فرصة لحصر ومواجهة التحديات والفرص المتعلقة باستخدام الشراكات وزيادة تسهيل تبادل المعرفة بشأن الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات ومناقشة الاحتمالات الناشئة.

٧٤ - والدروس المستفادة من استخدام الشراكات كأداة تنفيذية للتنمية المستدامة تشمل: زيادة الإقرار بالإسهام الذي تقدمه الجهات الفاعلة المحلية، حيث تكون فعالية، وآثار وإسهامات، الشراكة موضعاً للاختبار على أرض الواقع؛ وزيادة الفعالية في أطر التعاون الإنمائي وتعزيز الجهود الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة بالنظر إلى أن عدداً من الشركاء الحكوميين استخدموا الشراكات كنهج مبتكر لزيادة الفعالية في أطر تعاونهم الإنمائي؛ ودعم جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنظر إلى أنه قد تبين أنها تعتبر أداة نافعة لتشجيع

وتسهيل جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يبذلها الشركاء من القطاع الخاص الذين يمثلون نسبة ٣٨ في المائة من الشركاء المشاركين في تلك المبادرات. ويجب أن تواصل الحكومات القيام بدور هام في تشجيع الشراكات وذلك بالنظر إلى أن تعقّد التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان في الوقت الحالي سوف تظل بمثابة اختبار لقدرة الحكومات على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - يجري تنفيذ مبادئ وأهداف وسياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات، غير أن أزمة الغذاء الحالية، والتحديات التي يشهدها قطاع الطاقة، وتغير المناخ، قد بينت أن لاتباع نهج متكامل وشامل، مع التأكيد على الروابط المتبادلة، وضمان المشاركة على نطاق واسع في التنفيذ، وخاصة من جانب أصحاب المصلحة، والتركيز بشكل عملي على اتخاذ تدابير معينة، أهمية أساسية بالنسبة للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي على الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجماعات الرئيسية، بما في ذلك مؤسسات الصناعة والأعمال التجارية، أن تواصل السير في هذا الدرب مع السعي من أجل تحقيق تقدم معجل.

٧٦ - ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تدعو الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجماعات الرئيسية على تعميق التزاماتها بالنسبة للتنمية المستدامة بمضاعفة جهودها التي تهدف إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وذلك، بصفة خاصة، من خلال الإسراع بتحقيق تقدم في التنفيذ عن طريق تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

(ب) أن تدعو الحكومات إلى مواصلة تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة وتنظيم أنشطة فيما بين الدورات، على أن تأخذ في الاعتبار التجميع الموضوعي للمسائل التي ستنظر فيها اللجنة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وإلى تأكيد أهمية تحقيق توافق للآراء وعقد دورات تتعلق بسياسات ذات منحي عملي.

(ج) أن تدعو الحكومات إلى مواصلة تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة، وإلى أن تُسهم، بهذا الصدد، في الصندوق الاستئماني للجنة من أجل دعم زيادة مشاركة ممثلي البلدان النامية وممثلي الجماعات الرئيسية في أعمال اللجنة؛

(د) أن تدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى مواصلة القيام، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة له، برصد الكفاءة التشغيلية وفعالية الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالطاقة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالمياه، وفريق الأمم المتحدة المعني بالخيوط، والترتيبات التعاونية الأخرى، في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(هـ) أن تقيم بالحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توجه الدعم التمويلي إلى البلدان النامية لدعم الجهود التي تبذلها للتغلب على العقبات والقيود التي ظهرت خلال سنة الاستعراض بالنسبة للمجموعة المواضيعية لمسائل الزراعة، والتنمية الريفية، والأرض، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا.